وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 07 سبتمبر 2023

أخبار الطاقة

النفط ينخفض مع تجاهل الأسواق توترات العرض وارتفاع الدولار

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

غيرت أسعار النفط مسارها أمس الأربعاء بعد أن ارتفعت أكثر من واحد بالمئة في الجلسة السابقة، مع تجاهل المستثمرين المخاوف الناجمة عن تخفيضات الإمدادات من السعودية وروسيا وكبح ارتفاع الدولار الاتجاه الصعودي.

وبحلول الساعة 0657 بتوقيت غرينتش، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسعة سنتات إلى 89.95 دولارا للبرميل. وجرى تداول العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي عند 86.60 دولاراً للبرميل، بانخفاض 9 سنتات أيضاً.

ومقابل سلة عملات، وصل الدولار إلى 104.69، وهو مستوى غير بعيد عن أعلى مستوى في ستة أشهر البالغ 104.90 الذي لامسه أثناء الليل، ومن الممكن أن يؤثر ارتفاع الدولار على الطلب على النفط من خلال جعل الوقود أكثر تكلفة بالنسبة لحائزي العملات الأخرى.

وقال محللون في ريستاد اينرجي واقتصاديات آي ان جي، إن تخفيضات الإنتاج من أوبك + ستترك السوق بعجز أعمق من المتوقع خلال الربع الرابع من عام 2023، الأمر الذي من شأنه أن يستمر في دعم الأسعار، ومع ذلك، كانت اقتصاديات آي ان جي مترددة في تعديل توقعات الأسعار إلى الأعلى، حيث توقعت استمرار المخاوف بشأن الطلب وسط ارتفاع العرض الإيراني.

وقال محللو آي إن جي إيكونوميكس، في مذكرة للعملاء: «تنتج إيران ما يقرب من 3.1 ملايين برميل يوميا وتخطط لضخ حوالي 3.4 ملايين برميل يوميا. وفي الوقت نفسه، يظهر رصيدنا النفطي فائضا صغيرا في الربع الأول من عام 2024، وهو ما من شأنه أن يحد من ارتفاع الأسعار بشكل كبير».

وفي انعكاس للمخاوف المتعلقة بالإمدادات على المدى القريب، تم تداول العقود الآجلة لخام برنت لأشهر أقرب استحقاق بالقرب من أعلى مستوياتها في 9 أشهر عند 4.13 دولارات للبرميل فوق الأسعار في ستة أشهر.

وبالنسبة للعقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي، اتسع الفارق بين عقد الشهر الأول وعقد الستة أشهر إلى ما يصل إلى 4.5 دولارات للبرميل يوم الأربعاء، ويحوم أيضًا بالقرب من أعلى مستوياته في 9 أشهر.

وكان مسؤول بوزارة الطاقة قد أعلن إن السعودية ستمدد خفض إنتاجها الطوعي بمقدار مليون برميل يوميا لمدة ثلاثة

أشهر أخرى حتى نهاية ديسمبر 2023. وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك في بيان، يوم الثلاثاء، إن روسيا مددت قرارها بخفض صادراتها النفطية بمقدار 300 ألف برميل يوميا حتى نهاية العام الجاري.

وتأتي التخفيضات السعودية والروسية علاوة على خفض أبريل الذي اتفق عليه العديد من منتجي أوبك+، والذي يمتد حتى نهاية عام 2024. وقالت وكالة الأنباء السعودية ونوفاك إن البلدين سيراجعان قراراتهما شهريا للنظر في تعميق التخفيضات أو زيادة الإنتاج اعتمادا على ظروف السوق.

وقال سوغاندا ساشديفا، المدير التنفيذي وكبير الاستراتيجيين في شركة أكمي للاستشارات الاستثمارية، إن «قرار تمديد تخفيضات الإنتاج يؤكد التزامهم باستقرار الأسعار في بيئة السوق الصعبة»، ومع ذلك، أضاف ساشديفا أن فترة الصيانة السنوية لمصافي التكرير في الولايات المتحدة من سبتمبر إلى أكتوبر يمكن أن تحد من الطلب على النفط الخام وربما تكون بمثابة عامل مقيد لارتفاع أسعار النفط.

وكان المستثمرون يتوقعون أن تقوم السعودية وروسيا بتمديد التخفيضات الطوعية حتى أكتوبر، لكن التمديد لمدة ثلاثة أشهر كان غير متوقع، وقال خورخي ليون، نائب الرئيس الأول لشركة ريستاد إنرجي الاستشارية، في مذكرة: «هذه التحركات الصعودية تضيق بشكل كبير في سوق النفط العالمية ولا يمكن أن تؤدي إلا إلى شيء واحد وهو ارتفاع أسعار النفط في جميع أنحاء العالم».

وأضاف ليون أنه من الصعب التنبؤ بتأثير هذه التخفيضات على التضخم والسياسة الاقتصادية في الغرب، لكن ارتفاع أسعار النفط لن يؤدي إلا إلى زيادة احتمال مزيد من التشديد المالي، خاصة في الولايات المتحدة، للحد من التضخم، وقدرت ريستاد أن الطلب العالمي على السوائل سيتجاوز العرض بنحو 2.7 مليون برميل يوميا في الربع المقبل.

تراجع طفيف

وقالت انفيستنق دوت كوم، تراجعت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء، بعد تمسكها بأعلى مستوياتها في 10 أشهر، حيث أشارت تخفيضات الإمدادات الأكبر من المتوقع من قبل السعودية وروسيا إلى نقص الإمدادات هذا العام.

وواصلت الأسعار مكاسبها الكبيرة التي حققتها في الجلسة السابقة، بعد أن قالت السعودية إنها ستمدد خفضها الحالي البالغ مليون برميل يوميًا حتى نهاية ديسمبر، في حين ستحافظ روسيا على قيود التصدير البالغة 300 ألف برميل يوميًا حتى نهاية العام، وسيقوم الاثنان أيضًا بمراجعة التخفيضات على أساس شهري وتعديلها وفقًا لظروف السوق.

وقد صدمت هذه الخطوة الأسواق، بالنظر إلى أن المحللين كانوا يتطلعون إلى تمديد القيود السعودية والروسية حتى نهاية أكتوبر فقط، لكن أسواق النفط العالمية تتجه الآن إلى التشدد بشكل كبير هذا العام، خاصة إذا ظل الطلب ثابتا.

وساعدت تخفيضات الإمدادات يوم الثلاثاء الأسواق على تجاوز المخاوف إلى حد كبير بشأن تباطؤ الطلب في الصين، بعد سلسلة من القراءات الاقتصادية المختلطة من أكبر مستورد للنفط في العالم.

كما تجاهلت أسعار النفط إلى حد كبير الضغوط الناجمة عن ارتفاع الدولار، حيث بلغت العملة الأميركية أعلى مستوى لها منذ ستة أشهر تقريبًا قبل سلسلة من المتحدثين باسم بنك الاحتياطي الفيدرالي هذا الأسبوع.

وكانت المخاوف بشأن تباطؤ الطلب الصيني وارتفاع أسعار الفائدة الأميركية لفترة أطول قد أثرت على أسعار النفط هذا العام، مع توقف الانتعاش الاقتصادي الصيني ومع استمرار بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى حد كبير في خطابه المتشدد.

وقد أدى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط إلى 70 دولارًا للبرميل، وهو ما دفع المملكة العربية السعودية إلى خفض الإنتاج ودعم الأسعار. وأعلنت المملكة، إلى جانب روسيا، عن سلسلة من تخفيضات الإنتاج منذ أبريل، مما ساعد بدوره على تداول أسعار النفط بشكل إيجابي لهذا العام. ويرتفع كل من برنت وغرب تكساس الوسيط بنحو 10 % لعام 2023.

لكن ارتفاع أسعار النفط أثر إلى حد ما على معنويات السوق على نطاق أوسع، حيث يخشى المستثمرون من عودة التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الوقود، وهو ما قد يؤثر بدوره على الاقتصاد العالمي. ويظل الخامان القياسيان برنت وغرب تكساس الوسيط في حالة تخلف حيث ترى الأسواق ضيقًا على المدى القريب

وتم تداول عقدي النفط الأكثر تداولاً بعلاوة على العقود التي تنتهي صلاحيتها في وقت لاحق من العام. على سبيل المثال، كانت العقود الآجلة لخام برنت التي تنتهي صلاحيتها في ديسمبر عند 89.51 دولارًا للبرميل، في حين كانت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط التي تنتهي في نوفمبر عند 86.15 دولارًا للبرميل.

وتعرف هذه الظاهرة بالتخلف، وتشير إلى أن الطلب على النفط على المدى القريب، وخاصة بالنسبة للتسليم الفوري، من المتوقع أن يكون أكبر بكثير من الطلب في وقت لاحق من العام. لكن ارتفعت أسعار النفط بنسبة 25 % منذ أواخر يونيو مع ضغط تخفيضات الإمدادات على السوق

وقفز النفط إلى أعلى مستوياته في 10 أشهر يوم الثلاثاء بعد أن أعلن اللاعبون الرئيسون في أوبك + عن تخفيضات في الإمدادات تهدف إلى إبقاء أسعار النفط الخام مرتفعة. وفي يوم الثلاثاء، أغلق خام برنت الدولي عند 90.04 دولارًا للبرميل للمرة الأولى منذ نوفمبر، واستقرت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط عند 86.69 دولارًا للبرميل بعد أن أعلنت السعودية تمديد تخفيضات الإنتاج من جانب واحد حتى ديسمبر، كما خفضت روسيا صادراتها بمقدار 300 ألف برميل يوميًا حتى نهاية العام. وتضاف هذه التخفيضات إلى تخفيضات أوبك+ التي بدأت في نوفمبر من العام الماضي.

ويشعر السوق بالضغط الصعودي. وارتفعت العقود الآجلة للنفط الخام بنحو 25 % منذ أواخر يونيو، على الرغم من تعافي الاقتصاد الصيني بشكل أبطأ من المتوقع وزيادة إنتاج المنتجين الأميركيين.

وقال رامانان كريشنامورتي، نائب رئيس الطاقة والابتكار في جامعة هيوستن: «من الآن وحتى الصيف المقبل، سنستمر في رؤية أسعار النفط الخام ترتفع»، ولا يرى أي علامة على التراجع في مبادرات أوبك + لخفض الإمدادات وحاجة السعودية لتمويل مشاريع داخلية طموحة، وقال روب هاوورث، كبير استراتيجي الاستثمار في إدارة الثروات بالبنك الأميركي في سياتل، «إن العودة إلى الركود في أوروبا والصين والضعف المفاجئ في النمو الاقتصادي في اليابان من المرجح أن يكونا بمثابة مقدمة لأسعار أضعف بسبب تدمير الطلب».

وفي حين أن انتعاش الصين كان باهتاً، فإن الطلب على التنقل بعد عمليات الإغلاق قد عوض تراجع الطلب في البلاد على البتروكيماويات وسط أزمة العقارات المستمرة. يولي مراقبو الصناعة اهتمامًا وثيقًا بالأشهر المقبلة.

«الخفض الطوعي» السعودي الروسي يبعث الاطمئنان لضبط العرض والطلب على النفط

الخبر - إبراهيم الشيبان

الرياض

سببت التخفيضات الطوعية لبعض دول «أوبك+»، لإنتاجها النفطي إلى نهاية العام الجاري احترازا لتوقعات ركود الاقتصاد العالمي في ظل استمرار رفع أسعار الفائدة الأميركية وأزمة البنوك العالمية؛ حالة من الصدمة لدى بعض المحللين الاقتصاديين ووكالات الإعلام الغربية.

لأنها كانت مفاجأة لم يتم حسابها، وجاءت كخطوة استباقية لاحتمالات الركود الاقتصادي العالمي واستمرار التخفيضات لنهاية العام الحالي 2023م.

وأوضح الدكتور محمد الصبان المستشار النفطي الدولي لـ«الرياض» أن قرار المملكة بالخفض الطوعي للإنتاج بمقدار مليون برميل يوميا حتى نهاية 2023 واتخاذ روسيا خطوة مماثلة، دلالة على وجود تنسيق تام بين الدولتين، كما أن هذه الخطوة تبعث الاطمئنان بوجود إرادة صادقة لضبط العرض والطلب بالأسواق النفطية، من أجل تحقيق التوازن في الأسواق العالمية والحرص على الاستقرار، مؤكدا، أن دول المنتجة للنفط على استعداد لزيادة الإنتاج في الفترة القادمة في حال زيادة الطلب على الطاقة.

وذكر، أن قرار الخفض الطوعي لبعض دول «أوبك بلس» أثر بشكل مباشر على الأسواق النفطية، من خلال الاتجاه نحو الاستقرار، لافتا إلى أن الأسواق العالمية تفاعلت بشكل سريع مع قرار الخفض الطوعي، بحيث لامست الأسعار حاجز 90 دولارا للبرميل، معتبرا، وصول سعر البرميل 90 دولارا يعكس طبيعة التوازن القائم بالأسواق، مؤكدا، أن قرار المملكة يكشف مدى المراقبة الدقيقة للأسواق، بالإضافة للمساهمة في تحقيق الاستقرار من خلال التحالف «أوبك بلس» التاريخي الذي ظهر للسطح منذ عام 2016.

وقال نايف الدندني، خبير استراتيجيات الطاقة والنفط، أن الأسواق العالمية أخذت في التفاعل مع قرارات المملكة في الخط الطوعي لخفض الإنتاج منذ بداية الربع الثاني، لافتا إلى أن الأسواق النفطية ترسل إشارات متناقضة من عدة جهات، لاسيما بالنسبة لأكبر اقتصاد استيرادا للنفط (الصين)، موضحا، أن تلك الإشارات لا توحي بانكماش أو لا تشير إلى انتعاشة في الاقتصاد الصيني، مؤكداً، السيناريو الأرجح استمرار الخفض الطوعي حتى تنتعش الأسواق العالمية، موضحا، أن «أوبك بلس» لا تنظر إلى الارتفاعات أو التراجعات السريعة، حيث تعمد إلى إعطاء الأسواق وقتا كافيا للحصول على التقييم الأفضل.

تعويض المخزون الاستراتيجي

وأضاف، أن الولايات المتحدة فقدت الفرصة لتعويض المخزون الاستراتيجي من النفط، حيث وصلت الأسعار لمستويات متدنية منذ 4 عقود، مضيفا، أن الولايات المتحدة عمدت لسحب نحو 180 مليون برميل من المخزون الاستراتيجي مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، خلال الفترة من أبريل – سبتمبر عام 2022، موضحاً، أن أسعار خام برنت لامست 69 دولارا للبرميل الواحد خلال الأشهر الماضية، والولايات المتحدة كانت «تطمع» في انخفاض الأسعار بشكل أكبر، مشيرا إلى أن المخزونات التجارية بالولايات المتحدة فقدت 10,6 ملايين برميل خلال الأسبوع الماضي لتصل إلى 420 مليون برميل، مما يشكل ضغوطا كبيرة على الأسواق في الفترة القادمة، مؤكدا، أن قرار المملكة التخفيض الطوعي مليون برميل يوميًا حتى نهاية عام 2023، يمثل رسالة واضحة من المملكة ودول «أوبك بلس» باستمرار حزمة التخفيضات الطوعية والعمل الجاد على تقييد الإنتاج بهدف السيطرة على الزيادة في المعروض نتيجة الضبابية المسيطرة على بعض الاقتصاديات العالمية وعلى رأسها الصين.

وأكد، أن الاقتصاد العالمي بين مطرقة التضخم وسندان أسعار الفائدة، موضحا، ان الإنذار المبكر للتضخم يتمثل في ارتفاع أسعار الطاقة، مما يستوجب على الاقتصاد العالمي اخذ هذه الزيادة بعين الاعتبار بوجود موجة تضخم قادمة، مضيفا، أن السيطرة على التضخم يتطلب اتخاذ خطوات عملية في خفض انتاج النفط، بالإضافة إلى ذلك، فان دول « أوبك بلس « تعمل على برامج المالي، مما يحفزها على عدم المغامرة في زيادة المعروض على حساب البرامج الاقتصادية، مشيرا الى ان دول «أوبك بلس» تراقب بدقة شهريا لقرار الخفض سواء بالنسبة لاستمرار التمديد خلال عام 2024، متوقعا، ارتفاع أسعار النفط لتتجاوز 90 دولارا للبرميل.

وقال فهد جمعة الخبير النفطي، أن المملكة ستمدد الخفض الطوعي لإنتاج النفط بمقدار مليون برميل يوميا 3 أشهر إضافية يشكل الكثير للاقتصاد العالمي ولاسواق النفط، بالإضافة الى كون القرار مؤشرا على حرص المملكة على استقرار أسعار النفط واستمرار أمن الطاقة وامداداتها، معتبرا، خطوة المملكة قائمة على قراءة دقيقة حيث اعتمدت على نقاط محددة، موضحا، ان مؤشرات الاقتصاد الصيني ما تزال سلبية وكذلك الامر بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، مما يؤشر لدخول الاقتصاد الأمريكي بعض الركود او التباطؤ، فضلا عن ضعف الطلب على النفط في الأسواق العالمية، مما حفز المملكة وكذلك «أوبك بلس» لدعم جانب العرض لاحداث توازن بين العرض والطلب على المدى القصير، مؤكدا، ان «أوبك بلس»ستقوم بإعادة ترتيب الوضع الانتعاشي بمجرد حدوث انتعاشة في الطلب العالمي على النفط، معتبرا، خطوة الخفض الطوعي للإنتاج من قبل المملكة إيجابية.

وذكر ان المملكة ودول «أوبك بلس» تسعى ألى استقرار أسواق النفط وليس لرفع الأسعار، لافتا الى ان استمرار الخفض الطوعي لـ«أوبك بلس» وكذلك نتيجة انخفاض المخزون الاستراتيجي و التجاري الأمريكي، يمهد الطريق لوصول الأسعار إلى 85 – 90 دولارا للبرميل في المدى القصير، لافتا إلى أن حدوث زيادة في النفط الصخري قد يؤثر زيادة الأسعار، بيد منصات الحفر في النفط الصخري آخذة في التقلص، بالرغم من وصول إنتاج النفط الصخري إلى 12,8 مليون يوميا، مرجحا، ارتفاع النفط الأمريكي الى 13%، والشركات الامريكية النفطية تركز على تعظيم الأرباح والاستفادة من إنتاجها وزيادة المخزون التجاري لتحقيق مكاسب اكبر، مشيرا إلى مشكلة الاستثمارات في الصناعة النفطية منها مشكلة

الاستثمارات وكذلك الطاقة الإنتاجية للدول المنتجة، موضحا، أن المملكة من أكبر الدول المنتجة التي تمتلك فائضا في الإنتاج، بينما غالبية الدول تنتج بالطاقة القصوى، بينما تعمد الصين وأمريكا لاعتماد «استراتيجية المخزون» لخفض الأسعار ورفع أسعار الفائدة.

ورأى، أن الاستمرار في استراتيجية الخفض الطوعي للإنتاج ضرورة، لتحقيق النمو في الطلب من الاقتصاد الصيني، من أجل الحفاظ على مستويات متوازنة بين العرض والطلب، بحيث تغطي تكاليف الاستثمار وكذلك تحقيق السعر المتوقع للموازنات العامة للدول المنتجة، مؤكدا، أن الاستثمارات في الصناعة النفطية باهظة الثمن، بسبب تراجع حجم الاستثمارات في هذه الصناعة لدى بعض الدول وكذلك وجود دعوات لمحاربة إنتاجية النفط من قبل المنظمات البيئية، مما ساهم في ارتفاع التكاليف، مضيفا، ان وصول السعر إلى 80 – 90 دولارا للبرميل ليس مرتفعا للغاية، موضحا، أن دول «أوبك بلس» ستركز على جانب الطلب، فيما يشكل العرض حاليا المحرك الأساسي، مما يساهم في استقرار أسعار النفط، بحيث تقوم « أوبك بلس « بزيادة الإنتاج، مستبعدا، أن تسعى « أوبك بلس « في أسعار تتجاوز 100 دولار للبرميل.

محمد بن سلمان وبوتين يؤكدان مواصلة الجهود لاستقرار أسواق الطاقة العالمية

الشرق الأوسط

أكد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، على مواصلة الجهود لاستقرار أسواق الطاقة العالمية، وذلك خلال اتصال هاتفي بينهما الأربعاء.

واستعرض الجانبان العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين وفرص تطويرها في مختلف المجالات، كما بحثا الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، من بينها قمة مجموعة دول «بريكس» التي عقدت مؤخراً، وحرص المملكة على بناء شراكات اقتصادية وتطلعها للتعاون مع دول «بريكس»، مؤكدين على مواصلة الجهود لاستقرار أسواق الطاقة العالمية.

من جهته، أعلن الكرملين أن الرئيس الروسي تحدث هاتفياً مع ولي العهد السعودي، وأن الزعيمين أشارا إلى أن الاتفاقات الأحدث بشأن تقليص إمدادات النفط تضمن الاستقرار في أسواق الطاقة العالمية.

وذكر بيان صادر عن الكرملين أن الطرفين ناقشا مجموعة من القضايا، التي تتعلق بعضوية «بريكس» والاتفاقات المتعلقة بخفض إنتاج النفط، وضمان استقرار السوق العالمية، لافتاً إلى أن الزعيمين أشادا بمستوى التعاون الكبير بين دولتيهما في تحالف «أوبك بلس».

وقال الكرملين في بيانه عن المكالمة: «تمت الإشارة إلى أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن خفض إنتاج النفط، إلى جانب الالتزامات الطوعية للحد من الإمدادات تجعلان من الممكن ضمان استقرار سوق الطاقة العالمية». وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الطرفان عن ارتياحهما لتطور التعاون بين البلدين، وتم النظر في عدد من القضايا المتعلقة بتعميق التعاون في مجالات التجارة والاقتصاد والنقل واللوجيستيات والاستثمار، كما تم الاتفاق على مواصلة الاتصالات الثنائية.
وفي الأسواق، حام النفط حول مستوى 90 دولاراً بعد تطمينات السعودية وروسيا، فيما حد ارتفاع الدولار من الاتجاه الصعودي. وبحلول الساعة 11:08 بتوقيت غرينيتش، تراجعت العقود الآجلة لخام برنت 47 سنتاً إلى 89.57 دولار للبرميل. كما انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 34 سنتا إلى 86.35 دولار للبرميل.

ومقابل سلة من العملات سجل مؤشر الدولار 104.69 بما لا يبتعد كثيرا عن أعلى مستوى في ستة أشهر البالغ 104.90 نقطة الذي لامسه يوم الثلاثاء.

وتضغط قوة الدولار على الطلب على النفط إذ تجعله أكثر تكلفة لحائزي العملات الأخرى. وهدأت حدة التوتر والمخاوف المتعلقة بالإمدادات على المدى القريب، بعدما وصلت العقود الآجلة لخام برنت لأقرب شهر استحقاق قُرب أعلى مستوى في تسعة أشهر بما يزيد بمقدار 4.13 دولار عن الأسعار في ستة أشهر.

وبالنسبة للفارق بين العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط لشهر أقرب استحقاق وعقود بعد ستة أشهر، فقد اتسع صباح الأربعاء إلى 4.5 دولار للبرميل، بما يحوم أيضا حول أعلى مستوى في تسعة أشهر.

وكانت وكالة الأنباء السعودية نقلت الثلاثاء عن مسؤول في وزارة الطاقة أن المملكة ستمدد خفض إنتاجها الطوعي بمليون برميل يوميا ثلاثة أشهر أخرى حتى نهاية ديسمبر (كانون الأول) المقبل. كما قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك في بيان مساء الثلاثاء إن روسيا مددت قرارها الطوعي بخفض صادراتها النفطية 300 ألف برميل يوميا حتى نهاية العام الحالي.

وتأتي التخفيضات الطوعية السعودية والروسية علاوة على خفض أبريل (نيسان) الذي اتفق عليه عدد من منتجي «أوبك بلس»، والذي يمتد حتى نهاية عام 2024. وقالت وكالة الأنباء السعودية و«نوفاك» إن البلدين سيراجعان قرارات التخفيض شهرياً؛ لدراسة زيادة حجم التخفيضات، أو زيادة الإنتاج اعتماداً على أوضاع السوق.

مؤشرات إيجابية لتعافي الاستثمارات النفطية .. «أوبك +» في وضع جيد من التعاون والتنسيق

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تلقت أسعار النفط الخام دعما قويا من إعلان السعودية وروسيا تمديد تخفيضات إنتاجهما حتى نهاية العام الجاري، وفي المقابل كبح المكاسب المتصاعدة ارتفاع الدولار والبيانات المتأرجحة بشأن تقديرات الطلب العالمي خاصة في الصين، التي تتبنى خطة تحفيز مالي عقب بيانات صناعية وتجارية أقل من التوقعات.

ويقول لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون «إن قرار خفض الإنتاج يهدف إلى الحفاظ على الاستقرار والتوازن في أسواق النفط»، مشيرين إلى أن صادرات الخام والمنتجات الروسية المنقولة بحرا انخفضت إلى أدنى مستوياتها منذ سبتمبر 2022، حيث أدى الطلب المحلي القوي في الصيف إلى إبقاء الكميات المتاحة للأسواق الخارجية محدودة، كما انخفضت التدفقات إلى الهند بنسبة 30 في المائة.

ولفت المحللون، إلى أن انخفاض مخزونات الديزل يثير المخاوف من نقص الإمدادات، وقد يؤدي انخفاض مخزونات نواتج التقطير في الولايات المتحدة إلى جعل أسعار زيت التدفئة عرضة لصدمات مفاجئة هذا الشتاء، حيث تظل مخزونات الديزل وزيت التدفئة أقل بنسبة 15 في المائة، من متوسط الأعوام الخمسة.

وفي هذا الإطار، يقول أندرو موريس مدير شركة بويري الدولية للاستشارات «إن التنسيق السعودي - الروسي المتواصل بنجاح ستكون له تأثيرات واسعة في استقرار وتوازن سوق النفط الخام، ولا سيما أن الصين تواصل العمل على تشكيل نظام سوق عالمية جديدة في أسواق النفط».

وأوضح أنه مع انضمام الأعضاء الجدد ستسيطر مجموعة «بريكس» على نحو 41 في المائة من إجمالي إنتاج النفط العالمي، ويمكن تقليل الاعتماد على الدولار بشكل كبير في تجارة النفط الدولية، وهو ما تعطيه الحكومة الصينية بالفعل أولوية كبرى.

ويرى سلطان كروالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف أن هناك مؤشرات إيجابية عن تعافي الاستثمارات النفطية الجديدة على الرغم من كل التحديات التي واجهتها في الأعوام الماضية، مشيرا إلى أنه المتوقع أن تصل الاستثمارات في صناعة النفط والغاز في النرويج -على سبيل المثال- إلى مستوى قياسي يبلغ نحو 21 مليار دولار في العام الجاري.

وترى تقارير دولية عدم تعافي استثمارات النفط والغاز في المملكة المتحدة بالطريقة نفسها التي انتعشت بها في النرويج، لكن العام المقبل قد يشهد أكبر عدد من المشاريع التي تمت الموافقة عليها خلال عقد من الزمن، حيث من المتوقع أن يستمر نشاط الاستكشاف في النرويج في الارتفاع في العام المقبل، بحسب كروالي.

أما جوران جيراس مساعد مدير بنك «زد أيه إف» في كرواتيا فيشير إلى أن تحالف «أوبك +» في وضع جيد من التعاون والتنسيق ويميل إلى الحفاظ على النفط عند نحو 85 دولارا للبرميل، بحسب تقارير دولية.

ورجح استقرار سعر النفط بين 85 و90 دولارا للبرميل، وأن يكون هذا السعر نقطة توازن جيدة للمستهلكين والمنتجين، في وقت ترتفع فيه مخزونات النفط التجارية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ارتفعت بمقدار 111 مليون برميل

خلال العام الماضي، لافتا إلى أن سوق النفط العالمية كانت متوازنة تقريبا خلال العام الماضي مع عدم وجود زيادة حقيقية في مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما أن الاحتياطي الاستراتيجي للنفط يتم أخذه في الحسبان.

بدورها، تقول ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام «إن التخفيضات الكبيرة الحالية التي تقوم بها السعودية -التي ستشارك فيها روسيا بخفض قدره 0.3 مليون برميل يوميا في سبتمبر- ربما تكون عميقة، حيث تقدر أن احتياجات النفط من أوبك تبلغ 30 مليون برميل يوميا في الربع الثالث 23 و29.8 مليون برميل يوميا في الربع الرابع من العام الجاري».

ونوهت بأن التحدي الأكبر الذي يواجه السوق هو الإحياء المفاجئ للإنتاج المفقود من قبل الدول المعفاة من خفض الإنتاج في أوبك مثل فنزويلا وإيران ونيجيريا وأنجولا وليبيا.

من ناحية أخرى فيما يخص الأسعار، غيرت أسعار النفط مسارها وتحولت للتراجع بعد أن ارتفعت أكثر من 1 في المائة في الجلسة السابقة، إذ تجاهل المستثمرون الاضطرابات التي نجمت عن خفض الإمدادات من السعودية وروسيا، كما حد ارتفاع الدولار من الاتجاه الصعودي.

وبحلول الساعة 06:57 بتوقيت جرينتش، تراجعت العقود الآجلة لخام برنت تسعة سنتات إلى 89.95 دولار للبرميل.

كما انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسعة سنتات أيضا إلى 86.60 دولار للبرميل.

ومقابل سلة من العملات سجل مؤشر الدولار 104.69 بما لا يبتعد كثيرا عن أعلى مستوى في 6 أشهر البالغ 104.90 الذي لامسه خلال الليل. وتضغط قوة الدولار على الطلب على النفط إذ تجعله أكثر تكلفة لحائزي العملات الأخرى.

وعكس وصول العقود الآجلة لخام برنت لأقرب شهر استحقاق قرب أعلى مستوى في تسعة أشهر بما يزيد بمقدار 4.13 دولار عن الأسعار في ستة أشهر، المخاوف المتعلقة بالإمدادات على المدى القريب.

وبالنسبة إلى الفارق بين العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط لشهر أقرب استحقاق وعقود بعد ستة أشهر، فقد اتسع إلى 4.5 دولار للبرميل أمس بما يحوم أيضا حول أعلى مستوى في تسعة أشهر.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 91.44 دولار للبرميل الثلاثاء مقابل 91.27 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك أمس، «إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق سابع ارتفاع على التوالي، وإن السلة ارتفعت بنحو أربعة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 87.76 دولار للبرميل».

قمة المناخ الإفريقية .. 23 مليار دولار تعهدات استثمارية في الطاقة المتجددة

الاقتصادية

دعا الزعماء الأفارقة في ختام قمة تاريخية أمس، المجتمع الدولي إلى مساعدتهم على الاستفادة من إمكانات القارة في مكافحة ظاهرة الاحتباس من خلال الاستثمارات وإصلاح النظام المالي الدولي.

وكان الهدف من خلال قمة المناخ الإفريقية الأولى تسليط الضوء على الموارد غير المستغلة للطاقات المتجددة، من أجل تمكين البلدان الإفريقية من التنمية الاقتصادية مع المشاركة في مكافحة التغيرات المناخية.

وقال المشاركون في إعلانهم الختامي المشترك، الذي أطلق عليه اسم «إعلان نيروبي»، إن «إفريقيا لديها القدرة والطموح على حد سواء لتكون جزءا أساسيا من الحل العالمي لتغير المناخ»، وفقا لـ«الفرنسية».

وأضافوا أنه من أجل إطلاق إمكاناتها «على نطاق من المرجح أن يساهم بشكل كبير في إزالة الكربون من الاقتصاد العالمي، سيكون من الضروري مضاعفة التدفقات الحالية لتمويل التنمية والاستثمارات».

ومن أجل ذلك، اقترحت هذه الدول إنشاء «هيكل تمويلي جديد يتكيف مع احتياجات إفريقيا بما في ذلك إعادة الهيكلة وتخفيف عبء الديون» التي تلقي بعبء ثقيل على اقتصاداتها.

ولفت الرئيس الكيني وليام روتو إلى أنه تم تقديم تعهدات استثمارية بقيمة 23 مليار دولار في مجال الطاقة المتجددة خلال القمة التي استمرت ثلاثة أيام.

وسيكون إعلان نيروبي تحت رعاية الاتحاد الإفريقي، «بمنزلة أساس لموقع إفريقيا المشترك في عملية (مكافحة) تغير المناخ العالمية».

ومن شأن قمة نيروبي أن تعطي زخما لعديد من الفعاليات الدولية الرئيسة قبل مؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ COP28، انطلاقا من قمة مجموعة العشرين، التي ستعقد في الهند خلال نهاية الأسبوع المقبل، مرورا بالجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد هذا الشهر، وبالاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي سيعقد في مراكش في أكتوبر.

ولم يكن من السهل التوصل إلى إجماع داخل قارة يعيش فيها 1.2 مليار نسمة في 54 دولة متنوعة سياسيا واقتصاديا، حيث تسعى بعض الحكومات إلى مستقبل يركز على الطاقة المتجددة.

وبالإضافة إلى الإمكانات الطبيعية لتوليد الطاقة النظيفة مباشرة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية)، تعد القارة أيضا موطنا لـ40 في المائة من احتياطيات العالم من الكوبالت والمنجنيز والبلاتين، الضرورية للبطاريات والهيدروجين.

تايوان تتعهد بالتعاون لبناء مرفق لاحتياطي النفط في إيسواتيني

الاقتصادية

تعهدت رئيسة تايوان تساي إنج-وين خلال زيارتها إلى إيسواتيني بالتعاون لبناء مرفق لاحتياطيات النفط في البلاد، آملة في تعزيز العلاقات مع الحليف الدبلوماسي المتبقي في القارة الإفريقية، بحسب بيان للرئاسة أمس.

وتعد إيسواتيني، آخر مملكة بالقارة الإفريقية وقد عرفت سابقا باسم مملكة سوازيلاند، من بين 13 بلدا تعترف رسميا بتايوان، التي تعدها الصين جزءا لا يتجزأ من أراضيها رغم أنها تتمتع بالحكم الذاتي.

ووفقا لـ«الفرنسية»، وصلت تساي إلى إيسواتيني أمس الأول، وأجرت مباحثات مع ملكها مسواتي الثالث الذي يعد آخر الملوك في إفريقيا.

ومن المقرر أن تحضر تساي احتفالات بمناسبة يوم استقلال البلد الإفريقي في ثاني زياراتها إلى إيسواتيني منذ توليها منصبها 2016، وللاحتفال بمرور 55 عاما على إرساء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وأفاد مكتب الرئاسة التايوانية بأن تساي ومسواتي شهدا توقيع مذكرتي تفاهم، واحدة لتأسيس صندوق لريادة الأعمال النسائية، والأخرى لإنشاء مرفق للاحتياطات الاستراتيجية من النفط في إيسواتيني.

ما هو سيناريو النفط المقبل مع تمديد خفض الإنتاج؟ اندبندنت

على رغم أن أسعار النفط عكست مسارها وتحولت إلى التراجع اليوم بعد أن ارتفعت أكثر من واحد في المئة في الجلسة السابقة، إلا أن التوقعات حول «سيناريو النفط» في صعود مع قرار تمديد خفض أكبر المنتجين العالميين السعودية وروسيا، وعلى رغم تباين الأسواق تجاهل المستثمرون الاضطرابات التي نجمت عن خفض الإمدادات كما حد ارتفاع الدولار من الاتجاه الصعودي.

إلى ذلك توقع بنك «غولدمان ساكس» زيادة الأسعار ونقلت «بلومبيرغ» أن محللي البنك، بمن فيهم دان ستروبفن وكالوم بروس ويوليا تشيستكوفا غريغسبي، قالوا في مذكرة بتاريخ الخامس من سبتمبر (أيلول) الجاري إن هذه الخطوة تعكس «قوة التحكم في الأسعار المرتفعة بشكل غير معتاد» لدى المجموعة.

وأضافوا أن هناك أخطاراً لارتفاع الأسعار بنحو دولارين تقريباً للبرميل فوق توقع «غولدمان» السابق لعقود خام برنت تسليم ديسمبر (كانون الأول) 2023 والبالغ 86 دولاراً للبرميل، بسبب تراجع إمدادات الرياض بنحو 500 ألف برميل يومياً خلال الربع الرابع مقارنة بتقديرات البنك السابقة.

مراجعة توقعات أسعار النفط

كما يفترض هذا السيناريو الصعودي الذي لا يمثل التوقعات الأساسية للبنك استمرار «أوبك+» في تطبيق خفوضات 2023 حتى نهاية 2024 مع زيادة السعودية للإنتاج بشكل تدريجي فحسب إلى 10 ملايين برميل يومياً، مما قد يرفع تقديرات أسعار عقود خام برنت تسليم ديسمبر 2024 إلى 93 دولاراً للبرميل، بزيادة 14 دولاراً للبرميل مقارنة بالأرقام السابقة.

لكن على رغم ذلك من غير المرجح استمرار «أوبك» في دفع أسعار خام برنت بشكل مستدام فوق عتبة 100 دولار للبرميل نظراً إلى تركيز المنظمة على استقرار الأسواق على المدى المتوسط، بحسب تأكيد البنك.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت تسعة سنتات إلى 89.95 دولار للبرميل، كما انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي تسعة سنتات أيضاً إلى 86.60 دولار للبرميل.
ومقابل سلة من العملات سجل مؤشر الدولار 104.69 بما لا يبتعد كثيراً من أعلى مستوى في ستة أشهر والبالغ 104.90 الذي لامسه خلال الليل.

وتضغط قوة الدولار على الطلب على النفط، إذ تجعله أكثر كلفة لحائزي العملات الأخرى.
ومما عكس المخاوف المتعلقة بالإمدادات على المدى القريب أن وصلت العقود الآجلة لخام برنت لأقرب شهر استحقاق

إلى أعلى مستوى في تسعة أشهر بما يزيد بمقدار 4.13 دولار على الأسعار في ستة أشهر.
وبالنسبة إلى الفارق بين العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط لشهر أقرب استحقاق وعقود بعد ستة أشهر فقد اتسع إلى 4.5 دولار للبرميل اليوم الأربعاء بما يحوم أيضاً حول أعلى مستوى في تسعة أشهر.

الخفض الطوعي مستمر
ونقلت وكالة الأنباء السعودية أمس الثلاثاء عن مسؤول في وزارة الطاقة أن السعودية ستمدد خفض إنتاجها الطوعي بمليون برميل يومياً ثلاثة أشهر أخرى حتى نهاية ديسمبر 2023.
ومن جهته قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك في بيان أمس إن «روسيا مددت قرارها الطوعي بخفض صادراتها النفطية 300 ألف برميل يومياً حتى نهاية العام الحالي».
وتأتي الخفوضات الطوعية السعودية والروسية علاوة على خفض أبريل (نيسان) الماضي الذي اتفق عليه عدد من منتجي «أوبك+» والذي يمتد حتى نهاية عام 2024.
وقالت وكالة الأنباء السعودية ونوفاك إن «البلدين سيراجعان قرارات الخفض شهرياً لدراسة زيادة حجم الخفوضات أو زيادة الإنتاج اعتماداً على أوضاع السوق».

السعودية ترفع أسعار النفط إلى آسيا للشهر الرابع على التوالي

اقتصاد الشرق

رفعت المملكة العربية السعودية أسعار نفطها الخام إلى آسيا للشهر الرابع على التوالي، مما يشير إلى تضييق السوق بعد أن مددت المملكة مرة أخرى الخفض الطوعي المنفرد للإمدادات.

رفعت شركة أرامكو السعودية المملوكة للدولة سعر خامها العربي الخفيف الرئيسي إلى آسيا في أكتوبر بمقدار 10 سنتات ليصل إلى 3.60 دولار للبرميل فوق مستوى سعر المعيار القياسي، وهو أعلى مستوى منذ ديسمبر، وفقاً لقائمة الأسعار التي اطلعت عليها بلومبرغ. كانت الزيادة أقل من التوقعات في استطلاع بلومبرغ برفع 30 سنتاً.

وتأتي هذه الخطوة بعد أن قالت السعودية هذا الأسبوع إنها ستمدد تخفيضات الإمدادات حتى ديسمبر. والحفاظ على مستوى إنتاج عند حوالي 9 ملايين برميل يومياً، وهو أدنى مستوى منذ عدة سنوات. كذلك وافقت روسيا، شريك المملكة في «أوبك+»، على تمديد قيود التصدير حتى نهاية العام.

كذلك رفعت أرامكو الأسعار الرسمية للولايات المتحدة بمقدار 20 سنتاً بينما خفضت الأسعار لشمال غرب أوروبا والبحر الأبيض المتوسط بمقدار 10 سنتات، وفقاً لقائمة الأسعار.

شهدت سوق النفط العالمية تشدداً كبيراً منذ أن أدخلت المملكة تخفيضات أحادية الجانب في يوليو. وارتفعت أسعار الخام الكبريتي بصورة متزايدة، والذي يشكل غالبية تخفيضات العرض. واضطر عملاء خام المملكة، وخاصة أولئك في أوروبا، إلى التدافع للحصول على بدائل، حيث تحول الكثير منهم الآن إلى النفط الخفيف أو منخفض الكبريت.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت فوق 90 دولاراً للبرميل. ويُظهر متداولو خيارات النفط ثقة أكبر في أن الأسعار ستتجه نحو 100 دولار، حتى مع استمرار الشكوك حول التوقعات الاقتصادية للصين.

صندوق النقد: زخم القطاع غير النفطي السعودي لن يتأثر بخفض إنتاج البترول

اقتصاد الشرق

أكّد صندوق النقد الدولي أن زخم نمو القطاع غير النفطي السعودي مستمر رغم تراجع النمو الإجمالي بشكلٍ عام، متوقعاً أن يحافظ على معدل نمو قوي يصل إلى 4.9% خلال 2023.

أمين ماتي، رئيس قسم دول مجلس التعاون الخليجي في الصندوق، نوّه في مقابلة مع «اقتصاد الشرق»، بأن زيادة الاستثمارات، وتسريع الإصلاحات، والاستهلاك المحلّي من شأنها أن تعزز زخم القطاعات الاقتصادية غير النفطية في المملكة، بغض النظر عن تراجع إنتاج النفط.

أعلنت وزارة الطاقة السعودية، البارحة الثلاثاء، أن المملكة ستمدد الخفض الطوعي لإنتاج النفط بمقدار مليون برميل يومياً حتى نهاية العام. بالتالي، سيبلغ الإنتاج للأشهر المقبلة، أكتوبر ونوفمبر وديسمبر، ما يقارب 9 ملايين برميل يومياً.

الصندوق أشار في بيان صادر اليوم إلى أن السعودية كانت الأسرع نموّاً بين اقتصادات مجموعة العشرين خلال عام 2022، بدعم من تنفيذ برنامج الإصلاح في ظل «رؤية السعودية 2030» وارتفاع أسعار النفط، حيث بلغ النمو الكلي 8.7% بفضل قوة الإنتاج النفطي، ونمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 4.8%، والناتج عن صلابة مستويات الاستهلاك الخاص والاستثمارات الخاصة غير النفطية، بما في ذلك المشروعات الكبرى.

تشهد المملكة مجموعة من المشاريع العملاقة، من ضمنها المدينة المستقبلية «نيوم»، و«القدية»، و«الدرعية»، و«البحر الأحمر»، ومشاريع «روشن» السكنية.

كما شملت المحركات الأساسية للنمو غير النفطي تجارة الجملة والتجزئة وقطاعيّ البناء والنقل. وتشير تقديرات الصندوق إلى سد فجوة الناتج خلال عام 2022، مع استمرار زخم النمو غير النفطي في 2023.

وأضاف ماتي لـ«اقتصاد الشرق» أن الاستثمارات الخاصة في المملكة نمت بمعدل 45% العام الماضي، وهذا المستوى مرشح لأن يتكرر إلى حد ما خلال العام الجاري.

بيان صندوق النقد الدولي اليوم لم يعدل التوقعات الصادرة في يوليو بشأن نمو الاقتصاد السعودي 1.9% خلال العام الحالي، وبلوغ عجز الميزانية 1.2%.

«غولدمان»: تمديد خفض «أوبك+» قد يدفع النفط إلى 93 دولاراً للبرميل

اقتصاد الشرق

رفع بنك «غولدمان ساكس» توقعاته لصعود أسعار النفط، بسبب قرار المملكة العربية السعودية وروسيا (قائدتي تحالف أوبك+) المنسق بتمديد الخفض الطوعي للإنتاج حتى نهاية العام الجاري.

كتب محللو البنك، بمن فيهم دان ستروبفن وكالوم بروس ويوليا تشيستكوفا غريغسبي، في مذكرة بتاريخ 5 سبتمبر، أن هذه الخطوة تعكس «قوة التحكم في الأسعار المرتفعة بشكل غير معتاد» لدى المجموعة.

وأضافوا أن هناك مخاطر لارتفاع الأسعار بنحو دولارين تقريباً للبرميل فوق توقع «غولدمان» السابق لعقود خام برنت تسليم ديسمبر 2023 والبالغ 86 دولاراً للبرميل، بسبب تراجع إمدادات المملكة بنحو 500 ألف برميل يومياً خلال الربع الرابع مقارنة بتقديرات البنك السابقة.

مراجعة توقعات أسعار النفط

تمديد القيود بهذا الشكل قد يؤدي أيضاً إلى التشكيك بتوقعات البنك التي افترض فيها أن دول «أوبك+» ستتراجع عن نصف التخفيضات التي أعلنت عنها في أبريل 2023 -والبالغة 1.7 مليون برميل يومياً- بحلول يناير 2024.

ترافيغورا: النفط مرشح لارتفاعات سعرية رغم «الهشاشة»

كما يفترض هذا السيناريو الصعودي -الذي لا يمثل التوقعات الأساسية للبنك- استمرار «أوبك+» في تطبيق تخفيضات 2023 حتى نهاية 2024، مع زيادة المملكة للإنتاج بشكل تدريجي فقط إلى 10 ملايين برميل يومياً، وهو ما قد يرفع توقعات أسعار عقود خام برنت تسليم ديسمبر 2024 إلى 93 دولاراً للبرميل، بزيادة 14 دولاراً للبرميل مقارنة بالتوقعات السابقة.

لكن رغم هذا، من غير المرجح استمرار «أوبك» في دفع أسعار خام برنت بشكل مستدام فوق عتبة 100 دولار للبرميل نظراً لتركيز المجموعة على استقرار الأسواق على المدى المتوسط، حسب تأكيد البنك.

شكراً